بيان صحفي

حظر
لا يسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة قبل يوم **19 أيلول/سبتمبر 2000 الساعة 22/00 بتوقيت غرينتش**

TAD/INF/2854
15 آب/أغسطس 2000

مع انقضاء الشتاء القاتم في آسيا، يخلص الأونكتاد إلى أنه يلزم فعل المزيد من أجل العودة إلى الصيف الهانئ

التقرير يحذر من عدم ترك نمو المنطقة لـ "إملاءات الشركات والأسواق العالمية"

إن الانتعاش الاقتصادي في شرق آسيا، شأنه شأن الأزمة المالية نفسها، يأتي بالعِبَر للبلدان النامية. وتخلص دراسة الأونكتاد للانتعاش الآسيوي، التي نشرت اليوم (***تقرير التجارة والتنمية لعام، 2000***[1])، إلى أربع نتائج رئيسية، وهي:

---

(1) ***تقرير التجارة والتنمية لعام، 2000*** (رقم المبيع، E.00.II.D.19, ISBN92-1-112489-1) يمكن الحصول عليه بسعر 45 دولاراً أمريكياً، وبسعر خاص قدره 19 دولاراً أمريكياً في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، من العنوان التالي:
United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax:+ 41 22 917 0027, e-mail: unpubli@unog.ch, Internet: http://www.un.org/publications; or from United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, NY 10017, USA, telephone: +1 212 963 83 02 or + 1 800 253 9646, fax: + 1 212 963 34 89, e-mail: publications@un.org.

- أن أقصى درجات الانهيار والانتعاش كان سببها السياسات الضالّة، على الرغم من أنه كانت توجد بدائل؛
- أن حالات الضعف الهيكلي قد تفاقمت من جراء رفع أسعار الفائدة، وأن الانتعاش ما زال هشاً؛
- أن العبء الاجتماعي للأزمة قد وزِّع توزيعاً متبايناً، وأنه سيلزم تحقيق نمو راسخ خلال العقد القادم بغية إزالة أثره؛
- أن نمو المنطقة على الأجل الطويل لا ينبغي تركه لإملاءات التمويل العالمي والشركات والأسواق العالمية.

ويخلص التقرير، في تقديره لوقع تصدي السياسات العامة للأزمة، إلى أن الضرر الرئيسي الذي حدث أثناء الأزمة الآسيوية قد حدث من جراء رفع أسعار الفائدة، لا نتيجة لانخفاض قيم العملات. كما أن تصدي تلك السياسات، الذي جرى بالطرق التقليدية المعهودة، لم يجلب الاستقرار عن طريق إعادة الثقة، بل عن طريق إحداث انتكاس شديد وانهيار قوي في الواردات وتراكم للاحتياطيات على نحو لم يسبق له مثيل. إن تفهُّم الماضي عقب حدوثه، والنظر في عواقب الأمور كذلك (انظر أيضاً الوثيقة TAD/INF/2760 المؤرخة 28 آب/أغسطس 1998) يوحيان بأن توفير سيولة دولية وافية من أجل تجديد الاحتياطيات، إلى جانب فرض قيود مؤقتة على أسعار الصرف، وتجميد الديون، وإرجاء آجال الاستحقاق، هي الاجراءات التي كان ينبغي اختيارها أدوات للسياسات العامة منذ البداية.

إن استقرار العملات، لدى تحقيقه، لم يكن كافياً لإحداث الانتعاش. فقد خلص التقرير إلى أن الانتعاش لم يظهر، إلا عندما عُكس اتجاه السياسات الضريبية والنقدية التي كانت تتوخى التضييق والتقتير. كما يتضمن التقرير دراسة لتجربة ماليزيا غير التقليدية فيما يتعلق بفرض ضوابط ناظمة لرؤوس الأموال، حيث يخلص التقرير إلى أن هذا الاجراء لم يكن له أثر حاسم في انتعاش البلد المذكور فحسب، بل كان له أيضاً وقع إيجابي في الاقليم بأسره بفرضه نهجاً أوسع نطاقاً في إعادة صياغة السياسات العامة.

وإذا كان التحرير المالي السريع قد أدى جزئياً إلى استفحال الأزمة، فإن عبء إعادة تشكيل البُنى المالية قد وقع بثِقَل على كاهل الدولة، التي تنهض في بعض المناطق بدور أكبر منه في أي وقت مضى. إن التدخل قد أسفر عن التأميم الفعلي للنظم المالية في جمهورية كوريا وفي إندونيسيا؛ أما في تايلند وحدها، حيث ما برحت عملية إعادة التشكيل الهيكلي بطيئة، فقد اتُبع نهج قائم على الأسواق. إلا أن هذا النهج، حسبما ورد في التقرير، يعمل على تراكم المشاكل بزيادة الديون العامة، التي باتت تتراوح الآن بين 30 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (في جمهورية كوريا) وما يزيد عن 90 في المائة منه (في إندونيسيا). وإن إمكانية التعرض للضغوط الخارجية، سواء من خلال التجارة أو الصدمات المالية، ربما باتت أكبر حتى مما كانت عليه قبل الأزمة.

إن تحليل الأونكتاد لتجربة شرق آسيا تؤكد أن الدورات المالية في الأسواق الناشئة تبدو مختلفة تماماً عن الدورات التجارية التقليدية. فقد عُكس اتجاه حالات العجز في الحسابات الجارية وعُكس اتجاه فوائض الميزانيات التي كانت شائعة في اقتصادات شرق آسيا قبل حدوث الأزمة، وخُفِّضت الاستثمارات الفائضة على المدخرات تخفيضاً كبيراً. وترتبط هذه التغيرات الاقتصادية الكلية بحدوث تغيرات ذات شأن في توزيع الدخل. بل وحتى مع عودة النواتج إلى المستويات التي كانت عليها قبل وقوع الأزمة، فإن توزيع الدخل يبدو أقل تكافؤاً. وعلى غرار ما

حدث في الدورات المالية الأخرى في العالم النامي، فإن الأيدي العاملة هي التي تحملت العبء الأكبر في الأزمة من خلال مجموعة من الاجراءات والظواهر قوامها إجراء تخفيضات في الأجور الحقيقية وحدوث زيادة في البطالة، بينما ظلت مستويات الفقر أعلى كثيراً مما كانت عليه قبل الأزمة.

الحث على توخي نمط نمو أكثر شمولية

يخلص التقرير إلى وجوب توخي نمط نمو أكثر شمولية، نمو لا يصطدم بسرعة بقيود خارجية. ونظراً إلى أن الأزمة المالية قد أظهرت مخاطر الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال والأسواق الأجنبية، فإن تنظيم عملية التكامل سيظل في مقدمة برنامج عمل واضعي السياسات العامة عبر الاقليم. وإن إقامة توازن لن يكون بالأمر اليسير. فالاقتصاد العالمي أكثر تنافساً مما كان عليه في الماضي مع تزاحم عدد متزايد من البلدان النامية على أسواق البلدان الصناعية وفي وقت ما برحت فيه البلدان الصناعية أقل تغاضياً عن اختراق الأسواق. ومع ذلك، فإن درجة التباين في الانتاجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية كبيرة للغاية، واللحاق بالبلدان الصناعية سيستتبع وجوب إبقاء الاستثمار أولوية من الأولويات. ولكن مع احتمال بقاء المدخرات المحلية عالية، سيتناقص الاعتماد على رأس المال الأجنبي لسد الثغرات في الدخل مع الدول الصناعية الرئيسية.

لقد أدت التدفقات التجارية والمالية الاقليمية دوراً أساسياً في الأزمة وفي الانتعاش على السواء. وينبغي النظر في مبادرات جديدة على هذا الصعيد، بما يتجاوز نشر المعلومات ووضع اللوائح التنظيمية المتدبِّرة، وبما يشمل الاشراف والرقابة عن كثب عن الاقتراض الخاص في الخارج، والرقابة الشديدة على تدفقات رؤوس الأموال التي تحدث نتيجة لعمليات المضاربة.

وخلافاً للرأي السائد، يرى التقرير أن ما تبذله دولة إنمائية من جهود في سبيل تحقيق تكامل استراتيجي بدلاً من تكامل أوثق مع الاقتصاد العالمي هو أمر سيظل يشكل جزءاً لا يتجزأ من أية معجزة آسيوية جديدة. كما أن التقليل من الاعتماد على الموارد والأسواق الأجنبية سيستتبع أيضاً إيلاء مزيد من الأهمية للمصادر المحلية للنمو الاقتصادي.

** *** **

يمكن الاطلاع أيضاً على هذا البيان الصحفي على شبكة الانترنت، على العنوان التالي:

http://www.unctad.org، وذلك في قسم الصحافة والمراجع press and reference section

للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

Yilmaz Akyüz, Officer-in-Charge, Division on Globalization and Development Strategies, UNCTAD, tel: +41 22 907 5841, fax: +41 22 907 0045, or e-mail: yilmaz.akyuz@unctad.org; or

Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5365/5828, fax: +41 22 907 0043, or e-mail: press@unctad.org.